وزارة التربية والتعليم العالي **المديرية العامّة للتربية** **دائرة الامتحانات**	**امتحانات الشهادة الثانوية العامّة** **فرع الاجتماع والاقتصاد**	**المَادة: علم الاقتصاد** **المدّة : ثلاث ساعات** **نموذج رقم 2** **الأستاذ: وائل قازان**

المجموعة الالزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات (8 علامات)

1- قرّرت إحدى الدول زيادة نفقاتها العامّة على التعليم وزيادة نسبة المضمونين صحيًّا والعمل على تمكين المرأة عبر الاعداد والتدريب.
1.1- سمّ السياسة التنموية المتبعة.(0.5 علامة)
2.1- إقترح إجراءين مكمّلين للاجراءات المذكورة أعلاه. (0.5 علامة)
3.1- أذكر نتيجة إقتصادية مباشرة لهذه الاجراءات. (0.5 علامة)

2- إملأ الجدول الآتي بما يتلاءم مع الخيارات المتاحة أمام الدولة ضمن استراتيجية التصنيع: (0.5 علامة)

الخيار	سبب لاعتماد هذا الخيار
- التركيز على الصناعات الخفيفة.	
- التركيز على الصناعات الثقيلة.	

3- علّل كلاً من العبارات التالية: (علامة واحدة)
1.3- إن الإفراط في منح التقديمات الإجتماعية في النظام النيوليبرالي قد يضعف القدرة التنافسية للمنشآت الإقتصادية.
2.3- في ظل الثورة الصناعية الأولى، أدّى الارتفاع المتواصل لانتاج النسيج الى حدوث ثورة زراعية في إنكلترا.
3.3- صاحب السلطة الشخصيّة أكثر تأثيرًا على زملائه في الاستشارات التي تتعلّق بالعمل، من صاحب السلطة الرسمية في بعض الأحيان.
4.3- في مرحلة الكساد يتراجع التضخم المالي.

4 – مبلغان الأول بقيمة 10.000.000 وحدة نقدية والثاني بقيمة 9.000.000 وحدة نقدية أودعا بفائدة بسيطة، الأول بمعدل i1 والثاني بمعدل يقل عن الأول بـ 1.5%. و بعد مرور 3 أشهر على إيداع المبلغ الأول و6 أشهر على إيداع المبلغ الثاني كانت فائدة المبلغ الثاني تزيد عن فائدة المبلغ الأول بقيمة 72.500 وحدة نقدية. إحتسب معدلي الفائدة i2 , i1 . (1.5 علامة)

5- قرر أحد المستثمرين إنشاء مصنع لإنتاج أجهزة الحاسوب وبعد إجراء دراسة الجدوى الإقتصادية تبين أن المشروع يحتاج إلى العناصر التالية والتي تشمل مصاريف التأسيس بالضافة الى النفقات التشغيلية السنوية:
- أرض = 000 200 وحدة نقدية.
- معدات وتجهيزات = 150000 وحدة نقدية
- مواد أولية = 90000 وحدة نقدية
- طاقة = 20000 وحدة نقدية
- كلفة دراسة الجدوى الإقتصادية = 15000 وحدة نقدية.
- رواتب وأجور = 100000 وحدة نقدية.

وقد أظهرت دراسة الجدوى أنه من المتوقع أن تبلغ مبيعات المشروع كالتالي:

في السنة الأولى من عمر المشروع = 1000 جهاز – سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة 200 و.ن.
في السنة الثانية من عمر المشروع = 1300 جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة 230 و.ن.
في السنة الثالثة من عمر المشروع = 1600 جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة 300 و.ن.
في السنة الرابعة من عمر المشروع = 2000 جهاز - سعر المبيع المتوقع للجهاز خلال هذه السنة 320 و.ن.

علمًا أن معدل الرهننة السنوي يساوي 6%، حدّد إذا كان المشروع مجديًا مبرّرًا اجابتك بالاحتسابات اللازمة. (2.5 علامة)

6- رتّب مراحل التخطيط الواردة أدناه ملتزمًا بتسلسلها المنهجي.
تقييم البدائل– اختيار البديل الانسب – تحديد الأهداف – تحديد البدائل. (علامة واحدة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

مستند رقم (1): حكمة الحاكم.

(...) بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 تجلّت حكمة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالسياسات الوقائية التي كان أخذها قبل التنبّه إليها من جانب البنوك المركزية الكبرى في العالم ومؤسسات التصنيف الدولية التي أخطأت في تصنيفاتها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى.

فهو كان يشدّد في سياسته على ضبط الاقتراض للمضاربات العقارية بموجب تعاميم مصرف لبنان، كما الاتجّار بالأوراق المالية. وهنا لا بد من الاشارة الى أن المصارف جرّاء هذه السياسات وما تبعها من استقرار نقدي منذ عام 1993، حققت ارتفاعًا كبيرًا في رأسمالها وموجوداتها. وساهم ذلك في ارتفاع ملحوظ للتدفقات النقدية بلغ حجمها الأقصى خلال الأزمة المالية العالمية، إذ وصلت التدفقات الى نحو 50 مليار دولار على مدى 3 سنوات. إلى ذلك كله، وجرّاء التراجع في النمو الاقتصادي والعجز الكبير في الموازنة الحكومية، عمد مصرف لبنان الى ابتكار برامج وتنفيذها لمساعدة المصارف على الاندماج من جهة، وتأمين قروض مدعومة للمشاريع الصناعية، والسياحية والاستشفائية والسكنية والطاقة البديلة ... إلخ. الأمر الذي عزّز الاستثمارات في كل من هذه القطاعات، فالنمو المتواضع المحقق منذ أكثر من أربع سنوات جاء نتيجة هذا الدعم.

المصدر:الاقتصاد الجديد – العدد الثالث – آذار 2016.

مستند رقم (2):

(...) خفضت مؤسسات التصنيف الدولية من نسب النمو الاقتصادي المتوقع في لبنان لعام 2012، بحيث لا يتجاوز 2 % في أحسن الأحوال، على أن يتحسّن الأداء سنة 2013 ليبلغ معدّل النمو نحو 3.7 %، وأتت هذه التوقعات بعد وتيرة النمو المرتفعة التي شهدها الاقتصاد اللبناني على مدى أربع سنوات متتالية في الفترة ما بين الأعوام 2007-2010 إذ بلغ عام 2010 حوالي 7.5 %، وبعد التحدّيات التي واجهها على أكثر من صعيد داخلي وخارجي عام 2011، لم يستعد الاقتصاد اللبناني في النصف الأول من العام 2012 زخمه، وأظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية تباطؤًا أو تراجعًا في نسب التحسّن.

مستند رقم (3): خطة العمل للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

أعدّت رئاسة الحكومة خطة عمل للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في آذار 2012، وقد تضمّنت الخطة سبعة محاور لتنفيذ هذا الاصلاح، هي:

1- استعادة العافية المالية المستدامة من خلال معالجة مسألة الدين العام، ووضع استراتيجية فعّالة لتخفيض حجمه وتحسين إدارته.

2- تعزيز السياسات وسن التشريعات والانظمة التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار ودعم القطاع الخاص.

3- تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية.

4- تعزيز وتطوير العمل في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

5- الترويج لاستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية متوازنة تشمل كافة المناطق اللبنانية.

6- تنفيذ اصلاح مؤسسي واداري لرفع مستوى وقدرات الخدمة المدنية وتحسين الحوكمة على صعيد مؤسسات القطاع العام.

7- تنفيذ متطلبات مساعدة للاصلاح.

مصدر المستندين رقم (2) و(3) : التقرير الاقتصادي عام 2011 – غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

بالعودة إلى المستندات أعلاه أجب عن الأسئلة التالية:

1- بالعودة الى المستند رقم (1)،

1.1- استنتج المبدأ ضمن النظام الليبرالي الكلاسيكي الذي قد يؤدي الى حدوث المضاربات العقارية.(0.5 علامة)

2.1- حدّد نتيجة إيجابية لهذا المبدأ.(0.5 علامة)

3.1- اقترح حلًّا ضمن النظام النيو ليبرالي لمعالجة مشكلة المضاربات العقارية.(0.5 علامة)

2- استخرج المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (1). (0.5 علامة)

3- بالعودة الى معطيات المستند رقم (2)، حدّد مرحلة الدورة الاقتصادية المتوقعة بعد العام 2010، مبرّرًا إجابتك. (علامة واحدة)

4- 1.4- فسّر كيف أن المشكلة المالية المستخرجة في السؤال رقم (2)، قد تعيق تنفيذ البند الرابع من المستند رقم (3). (0.5 علامة)

2.4- حدّد نتيجة إقتصادية مباشرة قد تنتج عن عدم إمكانية تطبيق هذا البند. (0.5 علامة)

5- 1.5- أذكر إجرائين يمكن اعتمادهما لتحقيق المحور الثاني الوارد في المستند رقم (3)، ثم إشرح الرابط بين أحد هذين الاجراءين والهدف المرجو من اعتماد هذا المحور. (1.5 علامة)

2.5- اشرح انعكاس تطبيق المحور الثالث الوارد في المستند رقم (3) على الوضع الاقتصادي. (علامة واحدة)

6- بيّن كيف أن البرامج المبتكرة من قبل المصرف المركزي الواردة في المستند رقم (1) تؤكد المعلومات الواردة حول مرحلة الدورة الاقتصادية الواردة في المستند رقم (2) خلال أعوام 2007 الى 2010 .(علامة واحدة)

7- تشير المستندات أعلاه الى عدّة مشاكل إقتصادية ومالية يعاني منها لبنان، أكتب نصاً تقترح فيه:(4.5 علامة)

- سياسة مناسبة تساعد على تحقيق مرحلة النمو المتوقعة للبنان خلال عام 2013، ذاكرًا اجرائين ضمنها، وشارحًا انعكاس هذين الاجرائين على تحقيق الهدف المرجو.

- سياسة مناسبة لمعالجة المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (1)، وتتلاءم مع المحور الثاني الوارد في المستند رقم (3)، ذاكرًا اجرائين ضمنها، ورابطًا بين هذين الاجرائين وتحقيق الهدف المرجو.

- السياسة الملائمة لتحقيق المحور الرابع الوارد في المستند رقم (3)، ذاكرًا ثلاثة اجراءات ضمنها، رابطًا بين هذه الاجراءات والهدف المرجو.

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

مستند رقم (1):

سُمِّي البقاع خلال العهد الروماني بإهراءات روما وفي وسطه شُيِّدت أكبر المعابد الرومانية. واستمرّ البقاع منذ القديم وحتى اليوم منطقة زراعية توفر الأمن الغذائي للسكان. فقد بلغت حصّة الزراعات البقاعية حوالي 44.7 % من مجمل الزراعات اللبنانية من حيث القيمة.

المصدر: المجال الجغرافي اللبناني والعربي – التعليم الثانوي – السنة الثانية فرع العلوم – المركز التربوي للبحوث والانماء.

مستند رقم (2):

توزيع التسليفات على القطاعات الاقتصادية أيلول 2013

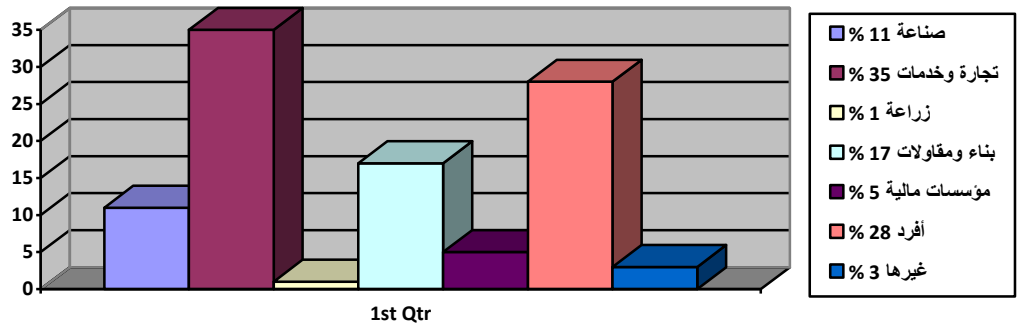

المصدر : التقرير الاقتصادي 2013

مستند رقم (3) : نظام الانتاج الزراعي في لبنان

كشف تحليل النظام الانتاجي الزراعي (...) أنه نظام تقليدي لا يرغبه المستهلك في الداخل والخارج (...) وبالنسبة الى القوى العاملة فهناك نقص في العمالة الزراعية في لبنان وعموماً يمكن وصف القوى العاملة في لبنان مع القطاع الزراعي بأنها غير ماهرة وينقصها التعليم والحنكة.

(...) أمّا رأس المال فليس في متناول المزارعين (...) ويمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل من البنوك الخاصة مقابل سعر فائدة مرتفع يصل الى نحو 25 %، وبالنسبة الى التسهيلات المالية الحكومية والقروض الزراعية فهي غير موجودة.

المصدر: بتصرّف من كتاب د. توفيق جابر – القطاع الزراعي في لبنان تحليل وآفاق.

مستند رقم (4):تطوّر التبادل التجاري للمنتجات الزراعية (ألف $)

السنوات	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية
2010	154116	7156489
2011	160584	849613

المصدر: تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة – بيروت - 2012

إعتماداً على ما جاء في المستندات أعلاه وعلى معلوماتك المكتسبة، عالج هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- كيفية تشجيع المزارع على البقاء في أرضه وعلى الاستثمار والإنتاج من خلال ذكر المشكلة التنموية المطروحة مقترحًا اجراءين لحلّها .
- اختيار أربع مشاكل من المستندات مسمّيًا إجراءً مناسبًا لتخطي كل من هذه المشاكل.
- تحديد انعكاس الحلول على التبادل التجاري للمنتجات الزراعية وعلى المجتمع اللبناني.

وزارة التربية والتعليم العالي المديرية العامّة للتربية دائرة الامتحانات	امتحانات الشهادة الثانوية العامّة فرع الاجتماع والاقتصاد اسس التصحيح	المَادة: علم الاقتصاد المدّة : ثلاث ساعات الأستاذ: وائل قازان

المجموعة الالزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات (8 علامات)

1- 1.1- سياسة التنمية البشرية.(0.5 علامة)

2.1- زيادة النفقات العامّة على الصحة – زيادة التقديمات الاجتماعية – فرض إلزامية ومجانيّة التعليم ... إلخ. (أي إجراء آخر ضمن هذه السيسة يعتبر صحيحًا. (0.5 علامة لكل إجراء)

3.1- زيادة إنتاجية العمل / زيادة الانتاجيّة. (0.5 علامة)

2- (0.25 علامة لكل خانة)

الخيار	سبب لاعتماد هذا الخيار
- التركيز على الصناعات الخفيفة.	- توفّر سوق السلع المنتجة محليًّا. - لا تتطلب هذه الصناعات رساميل كبيرة.
- التركيز على الصناعات الثقيلة.	- الاستفادة من قدرتها العالية على خلق فرص عمل. - الارتقاء دفعة واحدة الى مستوى الدول الصناعية.

3- 0.25 علامة لكل عبارة.

1.3- إن الإفراط في منح التقديمات الإجتماعية في النظام النيوليبرالي أدّى الى وقوع هذه المؤسسات الضامنة في عجز ولسد هذا العجز تلجأ هذه المؤسسات الى زيادة الاشتراكات الاجتماعية التي تقع على عاتق المنشآت الاقتصادية فترتفع كلفة انتاجها ممّا يضعف القدرة التنافسية للمنشآت الإقتصادية. (0.25 علامة).

2.3- إن الارتفاع المتواصل لانتاج النسيج عزّز الطلب على القطن ، ممّا شكّل حافزًا على الاستثمار في هذا القطاع الذي راح يستقطب الرساميل ويطوّر من تقنيات انتاجه ممّا أحدث ثورة زراعية في إنكلترا. (0.25 علامة).

أو - إن الارتفاع المتواصل لانتاج النسيج أدّى الى انخفاض أسعار المنتوجات القطنية ممّا رفع الطلب على هذا المنتج وبالتالي زاد الطلب على القطن ممّا شكّل حافزًا على الاستثمار في هذا القطاع الذي راح يستقطب الرساميل ويطوّر من تقنيات انتاجه ممّا أحدث ثورة زراعية في إنكلترا.

3.3- يستمد صاحب السلطة الشخصيّة سلطته من أقدميته في العمل ومن اعتراف زملائه ومن المجموعة التي يعمل معها لقيادته، أما صاحب السلطة الرسمية يحصل على سلطته نتيجة القانون أو التفويض وبالتالي قد لا يكون يملك الخبرة الضرورية للعمل في بعض الأحيان ، لذلك قد يكون لصاحب السلطة الوظيفية تأثيرًا أكثر على زملائه في الاستشارات التي تتعلّق بالعمل من صاحب السلطة الرسمية. (0.25 علامة).

4.3- في مرحلة الكساد تبادر بعض المنشآت الاقتصادية الى تخفيض أسعارها لتصريف فائض مخزونها من السلع الغير مباعة فيتراجع التضخم المالي . (0.25 علامة).

4- $C\,1 = 10.000.000$ و.ن. $C\,2 = 9.000.000$ و.ن.

$i\,1 = i\,1$ $i\,2 = (i\,1 - 0.015)$

$n\,1 = 3$ أشهر $n\,2 = 6$ أشهر

$I\,1$ $I\,2 = I\,1 + 72.500$ و.ن. (0.5 علامة)

$I\,2 = I\,1 + 72.500$

$$\frac{6 \times 9.000.000 \times (i\,1 - 0.015)}{12} = \frac{3 \times 10.000.000 \times i\,1}{12} + 72.500$$

$4.500.000\ i\,1 - 67.500 = 2.500.000\ i\,1 + 72.500$

$2.000.000\ i\,1 = 140.000$ (0.5 علامة)

$i\,1 = 0.07 = 7\ \%$ (0.25 علامة)

$i\,2 = 0.07 - 0.015 = 0.055 = 5\ \%$ (0.25 علامة)

5- قيمة الاستثمار = 200.000 + 150.000 + 15.000 = 365.000 و.ن. (0.25 علامة)

النفقات = 90.000 + 20.000 + 100.000 = 210.000 و.ن. (0.25 علامة)

الايرادات = (0.5 علامة)
السنة الأولى← 1.000 x 200 = 200.000 و.ن.
السنة الثانية ← 1.300 x 230 = 299.000 و.ن.
السنة الثالثة ← 1.600 x 300 = 480.000 و.ن.
السنة الرابعة ← 2.000 x 320 = 640.000 و.ن.

السنوات	0	1	2	3	4
قيمة الاستثمار	365.000	—	—	—	—
الايرادات	—	200.000	299.000	480.000	640.000
النفقات	—	210.000	210.000	210.000	210.000
الدفقات المالية	—	(10.000)	89.000	270.000	430.000
معامل الرهننة	1	0.94	0.88	0.83	0.79
القيمة الراهنة	(365.000)	(9.400)	78.320	224.100	339.700

القيمة الراهنة = 78.320 + 224.100 + 339.700 - 9400 - 365.000 = 267.720 و.ن. (علامة)
بما ان القيمة الراهنة للمشروع ايجابية يعتبر المشروع مربح ويمكن اعتماده. (0.5علامة)

6- تحديد الأهداف ← تحديد البدائل ← تقييم البدائل ← اختيار البديل الانسب . (علامة واحدة)

<u>المجموعة الاختيارية الأولى:</u> تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

1- بالعودة الى المستند رقم (1)،
1.1-استنتج المبدأ ضمن النظام الليبرالي الكلاسيكي الذي قد يؤدي الى حدوث المضاربات العقارية.(0.5 علامة)
1.1-المبادرة الفردية. (0.5 علامة)
2.1- حدّد نتيجة إيجابية لهذا المبدأ.(0.5 علامة)
1-2- الابداع والتجديد. (0.5علامة)
3.1- اقترح حلًّا ضمن النظام النيو ليبرالي لمعالجة مشكلة المضاربات العقارية.(0.5 علامة)
1. 3- رفع الضريبة على ارباح المضاربات. (0.5علامة)

2- استخرج المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (1). (0.5 علامة)
2- العجز الكبير في الموازنة الحكومية. (0.5 علامة)

3- بالعودة الى المستند رقم (2)، حدّد مرحلة الدورة الاقتصادية المتوقعة بعد العام 2010، مبرّرًا إجابتك. (علامة واحدة)
3- مرحلة الأزمة الاقتصادية – إنكماش إقتصادي. (0.25 علامة)، الدلالة: بلغ النمو عام 2010 حوالي 7.5 % ←النمو الاقتصادي المتوقع في لبنان لعام 2012 لا يتجاوز 2 %. (0.25 علامة)
- مرحلة عودة النمو الاقتصادي. (0.25 علامة)، الدلالة: على أن يتحسّن الأداء سنة 2013 ليبلغ معدّل النمو نحو 3.7 %. (0.25 علامة)

4- 1.4- فسّر كيف أن المشكلة المالية المستخرجة في السؤال رقم (2)، قد تعيق تنفيذ البند الرابع من المستند رقم (3). (0.5 علامة)
1.4- العجز الكبير في الموازنة الحكومية يؤدي الى انخفاض النفقات العامة على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ممّا يؤدي الى عدم امكانية تحقيق تنفيذ هذا البند. (0.5 علامة)
2.4- حدّد نتيجة إقتصادية مباشرة قد تنتج عن عدم إمكانية تطبيق هذا البند. (0.5 علامة)
2.4 – انخفاض انتاجية العمل. (0.5 علامة)

5- 1.5- أذكر إجرائين يمكن اعتمادهما لتحقيق المحور الثاني الوارد في المستند رقم (3)، ثم إشرح الرابط بين أحد هذين الاجراءين والهدف المرجو من اعتماد هذا المحور. (1.5 علامة)

1.5- إعفاءات ضريبية / قروض ميّسرة / تطوير البنى التحتية / تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات أو المواد التي تدخل في عملية الانتاج. (0.5 علامة)

إعفاءات ضريبية / قروض ميّسرة / ... ← تخفيض كلفة الانتاج ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمار ← زيادة الانتاج ← زيادة النمو الاقتصادي. (علامة واحدة)

2.5- اشرح انعكاس تطبيق المحور الثالث الوارد في المستند رقم (3) على الوضع الاقتصادي. (علامة واحدة)

2.5- تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية ← جذب الرساميل ← زيادة الاستثمار ← زيادة الانتاج ← زيادة النمو الاقتصادي. (علامة واحدة)

6- بيّن كيف أن البرامج المبتكرة من قبل المصرف المركزي الواردة في المستند رقم (1) تؤكد المعلومات الواردة حول مرحلة الدورة الاقتصادية الواردة في المستند رقم (2) خلال أعوام 2007 الى 2010 .(علامة واحدة)

6- ورد في المستند رقم (1) : " عمد مصرف لبنان الى ابتكار برامج وتنفيذها لمساعدة المصارف على الاندماج من جهة، وتأمين قروض مدعومة للمشاريع الصناعية، والسياحية والاستشفائية والسكنية والطاقة البديلة ... إلخ. الأمر الذي عزّز الاستثمارات في كل من هذه القطاعات، فالنمو المتواضع المحقق منذ أكثر من أربع سنوات جاء نتيجة هذا الدعم."
وأكّد المستند رقم (2) تأثير هذه البرامج المبتكرة من مصرف لبنان : " وأتت هذه التوقعات بعد وتيرة النمو المرتفعة التي شهدها الاقتصاد اللبناني على مدى أربع سنوات متتالية في الفترة ما بين الأعوام 2007-2010 إذ بلغ عام 2010 حوالي 7.5 %،" (علامة واحدة)

7- تشير المستندات أعلاه الى عدّة مشاكل إقتصادية ومالية يعاني منها لبنان، أكتب نصاً تقترح فيه:(4.5 علامة)
- سياسة مناسبة تساعد على تحقيق مرحلة النمو المتوقعة للبنان خلال عام 2013، ذاكرًا اجرائين ضمنها، وشارحًا انعكاس هذين الاجرائين على تحقيق الهدف المرجو.
- سياسة مناسبة لمعالجة المشكلة المالية الواردة في المستند رقم (1)، وتتلاءم مع المحور الثاني الوارد في المستند رقم (3)، ذاكرًا اجرائين ضمنها، ورابطًا بين هذين الاجرائين وتحقيق الهدف المرجو.
- السياسة الملائمة لتحقيق المحور الرابع الوارد في المستند رقم (3)، ذاكرًا ثلاثة اجراءات ضمنها، رابطًا بين هذه الاجراءات والهدف المرجو.

7-

المشكلة	السياسة	الاجراء	الربط
المساعدة لتحقيق مرحلة عودة النمو الاقتصادي.	سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض (0.5 علامة)	- انخفاض معدلات الفائدة على القروض المعدة للاستثمار - توفير السوق التنافسية (0.5 علامة)	... ← تخفيض كلفة الانتاج + زيادة الانتاجية ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمارات ← زيادة النمو الاقتصادي (0.5 علامة)
العجز الكبير في الموازنة الحكومية.	الخصخصة (0.5 علامة)	- BOO - BOT (0.5 علامة)	ان تطبيق BOO و BOT يؤدي الى زيادة الايرادات المالية للدولة في المنشآت التي تم خصخصتها ومن ناحية اخرى تخفّض الدولة الكثير من النفقات المالية التي كانت تتحمّلها وهكذا تزداد الايرادات العامة مقابل تخفيض النفقات العامة مما يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة العامة (0.5 علامة)
تعزيز وتطوير العمل في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.	سياسة التنمية البشرية (0.5 علامة)	- زيادة النفقات العامة على الصحة. - زيادة نسبة المضمونين صحيًا. - زيادة النفقات العامة على التعليم. - إلزامية ومجانية التعليم. - زيادة التقديمات الاجتماعية - أي إجراء آخر. (0.5 علامة)	كل الاجراءات ← تحسين التنمية البشرية ← توفير رأسمال بشري كفوء ← زيادة الانتاجية ← زيادة الناتج المحلي الاجمالي ← زيادة النمو الاقتصادي. (0.5 علامة)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

1- المقدّمة: (3 علامات) (علامة للمنهجية وعلامتان للمضمون).
- **للمنهجية:** ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها في المضمون.
- **للمضمون :**
- **مثال :** يعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني، كما يعد العمل في هذا القطاع صعب وشاق ومتوارث من الجد الى الأب الى الابن وبالتالي أي نقص في القوى العاملة في هذا القطاع يصعب تعويضها وكون الدولة التي لا تهتم بهذا القطاع تكون معرّضة لمشاكل من نمو غير متوازن الى عدم تحقيق الأمن الغذائي إضافة الى دور هذا القطاع في اعادة التوازن للميزان التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. (علامة واحدة).
- **الإشكالية :** (علامة واحدة)
مثال : كيف تستطيع الدولة تشجيع المزارع على البقاء والاستثمار والانتاج في أرضه؟

2- صلب الموضوع: (7 علامات)
- **للمنهجية:** مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة وربط الفقرات بجملة انتقالية.(علامة).
- **للمضمون:** (5 علامات)

المشاكل	الاجراءات:	
المشكلة التنموية : نمو غير متوازن لأن نسبة التسليفات المصرفية المخصصة لقطاع الزراعة تبلغ 1% من مجمل التسليفات الموزّعة على القطاعات.	- تخفيض معدل الفائدة على القروض المصرفية المعدّة للاستثمار في قطاعي الزراعة.	علامة
- نظام تقليدي لا يرغبه المستهلك في الداخل والخارج	- إنشاء مراكز أبحاث زراعية تعمل على اكساب المزارعين التقنيات الآيلة الى تحسين المردود وتعميم التقنيات على المزارعين. - إنشاء مركز توثيق أو بنك معطيات.	علامة
- نقص في العمالة الزراعية في لبنان وعموماً يمكن وصف القوى العاملة في لبنان مع القطاع الزراعي بأنها غير ماهرة وينقصها التعليم والحنكة.	- إنشاء مراكز أبحاث زراعية تعمل على تدريب واكساب المزارعين التقنيات الآيلة الى تحسين المردود وتعميم التقنيات على المزارعين.	علامة
- أمّا رأس المال فليس في متناول المزارعين (...) ويمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل من البنوك الخاصة مقابل سعر فائدة مرتفع يصل الى نحو 25 %.	إنشاء مصرف زراعي متخصص لإعطاء قروض ميسرة.	علامة
- وبالنسبة الى التسهيلات المالية الحكومية والقروض الزراعية فهي غير موجودة.	- اعفاءات ضريبيّة - إنشاء مصرف زراعي متخصص لإعطاء قروض ميسرة	علامة
عجز في الميزان التجاري الزراعي	- رسوم جمركية متحركة على المستوردات الزراعية لفترة مؤقتة - فرض مواصفات تعجيزية - تحديد كمية الإستيراد	علامة

كل هذه الاجراءات مجتمعة ← زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي← زيادة الطلب على المنتوجات الزراعية المحلية ← زيادة الصادرات الزراعية مقابل انخفاض الاستيراد ← تقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي. (نصف علامة)
كل هذه الاجراءات مجتمعة ← زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي← زيادة الطلب على المنتوجات الزراعية المحلية ← إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.(نصف علامة)

3- الخاتمة: (علامتان)
- **للمنهجية:** الإجابة عن الإشكالية – النتيجة. (نصف علامة).
- **المضمون**: تلخيص الأفكار التي وردت في صلب الموضوع، المقدمة وتجيب عن الإشكالية.(علامة ونصف).